تشريعات الإمتثال الدولية وقانون "FATCA" والسرية المصرفية

الاستاذ علي بدران
مدير وخبير مصرفي – عضو نقابة
خبراء المحاسبة المجازين في لبنان

إن تداخل الإقتصادات العالمية، تحت تأثير العولمة وإنفتاح الأسواق المالية وتشعبها، أدت الى إعادة هيكلة النظام المالي العالمي، وتغيير القواعد التي ترعى العلاقات الدولية، خصوصاً المالية والمصرفية بسب زيادة التحويلات المالية العابرة للدول، أدى إلى زيادة المخاطر الناتجة عن الجرائم المالية كالتهرب من الضرائب، وتبييض الأموال وتمويل الإرهاب، وبرزت الحاجة إلى خلق معايير جديدة وآليات للتعاون الدولي لمكافحتها، وإيجاد أُطر أكثر فعالية للتعاون بين كافة الجهات، وتمثّل ذلك في ظهور تشريعات الإمتثال والمعاهدات الدولية لتبادل المعلومات بين الدول، وتضييق الخناق على السرية المصرفية، لمنعها من أن تكون عقبة أو غطاءً أمام شفافية المعلومات، وممارسة ضغوط على الدول وأنظمتها المالية الغير متعاونة لإجبارها على الإمتثال.

ضمن هذا السياق جاء قانون الإمتثال الضريبي "FATCA" الصادر في آذار (مارس) ٢٠١٠ عن وزارة الخزانة الأميركية، لتُلزم كافة دول ومصارف العالم بتطبيقه تحت طائلة العقوبات الأميركية. وقد أصبح سارياً اعتباراً من بداية تموز (يوليو) ٢٠١٤، وسيطبّق بشكل كامل بحلول آذار (مارس) ٢٠١٥ بعد منح إعفاءً مرحلياً لما بعد مهلة الأول من تموز (يوليو) ٢٠١٤، ولكن هذا الإعفاء يقتصر على المصارف التي تظهر حسن النية في الإمتثال لهذه القواعد من القانون.

يُلزم قانون "FATCA" المصارف والمؤسسات المالية وصناديق الإستثمار في دول العالم، بالتبليغ مباشرة عن المكلفين بالضرائب من المواطنين الأميركيين وغيرهم من الأشخاص، الذين لديهم مؤشرات (Indicia) أو إرتباطات بالإقتصاد الأميركي، وإعلام السلطات الضريبية IRS بحسابات الخاضعين للقانون التي تزيد عن ٥٠ الف دولار أميركي، وعن حسابات الشركات وأي شركة لديها شريك أميركي، أو تنطبق عليه معايير القانون ويحمل ١٠ في المئة أو أكثر من الأسهم والتي تزيد عن ٢٥٠ ألف دولار أميركي. كما يفرض القانون لائحة عقوبات على أي مصرف أو مؤسسة مالية في حال عدم الإلتزام بنود القانون، تصل إلى إقفال الحسابات لدى المصارف الأميركية المراسلة "Correspondent Banks" في الولايات المتحدة الأميركية.

إن الضغوط الدولية للإمتثال على دول العالم، وضمنها لبنان لن تتوقف وقانون الإمتثال الضريبي "FATCA" هو أحد **التشريعات والقوانين الإستثنائية العابرة للدول، ويُناقض مبدأ إقليمية القوانين.** وفي الوقت الذي بدأت فيه المصارف العربية وغيرها تطبيق قانون FATCA، أغلقت المصارف الأميركية المراسلة حسابات مصرفية عدة، ورفضت إجراء نسبة كبيرة من العمليات المالية مع بعض المصارف لأسباب عديدة، منها الحجم أو لتوفير نفقات التحقق من الإمتثال Compliance لقوانين مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، ومصاريف متابعة الحسابات لهذه المصارف وغيرها، وإن الإيرادات التي تجنيها المصارف الأميركية لا تكفي لتغطية النفقات. وهناك إجراءات إتخذت بحق مصارف عربية مؤخراً، للضغط على مسؤولي التحقق فيها لمتابعة جميع العمليات المصرفية، والتحقق من سلامتها والتأكد من أنها تتوافق مع قوانين مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، وقد وضعت السلطات الاميركية آليات جديدة لمراقبة أداء "المصارف المراسلة". ويتم تشديد العقوبات أيضاً على المصارف الغير ملتزمة بالمعايير والتشريعات، عبر الإنتقال من الغرامات المالية إلى الذهاب إلى القضاء الأميركي لمقاضاة المصارف في حال المخالفة.

وفي مجال الضغوط الدولية للإمتثال للتشريعات الدولية، إنعقد المنتدى العالمي للشفافية وتبادل المعلومات للأغراض الضريبية في ٢٩ تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠١٤ في برلين- ألمانيا، وضم ١٢٢ دولة وهيئة قضائية، وقعت فيه ٥٠ دولة ضمنها أعضاء الإتحاد الأوروبي وبينها اللوكسمبورغ والنمسا اللتان تطبقان إلى حد كبير السرية المصرفية، على إتفاقية التبادل التلقائي للمعلومات الضريبية بين الدول بحلول العام ٢٠١٧. **مما يشكّل عملياً القضاء على السرية المصرفية لمنع التهرب الضريبي.** كما تعهدت دول أخرى مثل سويسرا والإمارات العربية المتحدة بالموافقة على البدء بتبادل المعلومات الضريبية إعتباراً من العام ٢٠١٨ .

وقد سبق إنعقاد المنتدى أيضاً في خلال شهر تشرين الأول (أكتوبر)، إقرار مجلس وزراء المال والإقتصاد في الإتحاد الأوروبي "التبادل التلقائي" للمعلومات بين الإدارات الضريبية في دول الإتحاد، وهناك إتجاه للتشدد أكثر حول موضوع تبادل المعلومات الضريبية خارج دول الإتحاد الأوروبي، من خلال توقيع إتفاقيات بهذا الخصوص.

إلتزام المصارف اللبنانية بالتشريعات الدولية وبقانون "FATCA"

تلتزم المصارف اللبنانية بجميع المعايير والأنظمة الدولية، وهي السبّاقة في دول العالم بإحترامها وتطبيقها بشفافية، للحفاظ على موقع القطاع المصرفي المتقدم في ظل التحديات التي تواجه المنطقة العربية، وفي ظل الضغوط التي يعيشها لبنان إقتصادياً وسياسياً وأمنياً، إن الإدارة المحافظة والسليمة للقطاع عززت مكانته وصلابته، وقد أثبتت عن مقدرة كبيرة من خلال إدارة أصول تزيد عن ١٧٠ مليار دولار أميركي، ونمو الودائع بنسبة ٦ في المئة خلال العام الحالي، فضلاً عن فائض السيولة الذي يتجاوز ١٦مليار دولار أميركي مما يسمح للمصارف بتسليف القطاع الخاص ، وإستطاعت خلال فترة وجيزة الإلتزام بتطبيق المعايير الدولية، كقواعد الحوكمة الرشيدة، وتطبيق ومتابعة التطبيق لمعايير لبازل-٢ وبازل ٣، بحيث أن رسملة المصارف تتخطى الحد الأدنى المطلوب بموجب بازل.

المصارف اللبنانية تلتزم بثقافة مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، لتكون محصّنة من أي إستغلال، وذلك كجزء أساسي ضمن العمل المصرفي، إنطلاقاً من مبدأ الإقتناع لما تقوم به، ومن خلال برامج ونظم مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، وإتباع أساليب المعالجة القائمة على الحوكمة السليمة والإجراءات الإستباقية، مع إدارة كافة المتغيرات من خلال كوادر متخصصة ومدربة للتركيز على تصنيف مخاطر العملاء، وإجراءات العناية الواجبة المعززة، Enhanced due diligence ومراقبة جميع العمليات المالية لمنع أي إختراق، فالجرائم المالية هي عابرة للحدود، وأصبحت من أكبر المخاطر التي تؤثر على سمعة المصرف وتشكّل خطراً على الإقتصاد الوطني.

المصارف اللبنانية ملتزمة بالإمتثال لقانون FATCA وفقاً للشروط التي ينص عليها القانون، وكان لها الدور الريادي في تطبيق هذا القانون للحفاظ على مكانة القطاع المصرفي الرائد في المنطقة، وأثبت عن متانته وقوته

خلال الأزمات الداخلية والإقليمية والدولية. إن تطبيق قانون FATCA يأتي من روحية التعميم الأساسي لمصرف لبنان رقم ١٢٦ المتضمن القرار الأساسي رقم ١٠٩٦٥ تاريخ ٢٠١٢/٤/٥ حول علاقة المصارف والمؤسسات المالية مع المراسلين. وقد وضع كل مصرف سياسته في مجال تطبيق قانون FATCA، وتعيين شخص مسؤول عن هذا التطبيق Responsible Officer R.O – لديه المؤهلات والكفاءات والخبرة، ولديه السلطة اللازمة لأجل حسن تطبيق هذا القانون في المصرف، وبالتالي لا خيار للمصارف سوى الإلتزام طوعاً، والإنضمام إلى الإمتثال العالمي للتشريعات الدولية، بحيث إعتبرت إدارة الواردات الداخلية IRS، والمجلس الدولي للضرائب الأميركية أن لبنان من الدول السباقة في تطبيق قانون FATCA والإجراءات التي تقوم بها المصارف اللبنانية لتطبيق هذا القانون.

تُولي المصارف اللبنانية إهتماماً خاصاً بتحسين التواصل وتطوير العلاقات مع المصارف المراسلة، وهذا من مقومات الجهاز المصرفي اللبناني المندمج في الأسواق الدولية. المصارف المراسلة بدورها تتعرض من السلطات الرقابية في دولها إلى ضغوطات، وينعكس ذلك على تعاملها مع المصارف في لبنان والعالم، هناك متطلبات إضافية من المصارف المراسلة، منها تشددها في مجال الرقابة، وفي طلب تقديم المستندات والتفسيرات والتحقق عن طبيعة عمليات العملاء، وعدم إستعمال الحسابات الفردية لأهداف تجارية، مما يتطلّب التواصل وتطوير العلاقة مع المصارف المراسلة، وتفهُّم هواجسها ومخاوفها، والبحث عن سائر مكونات القرارات ومستوى المخاطر، نظراً لأهميتها مع الاخذ دائماً بعين الإعتبار مستجدات وقواعد عمل الصناعة المصرفية في العالم.

قانون FATCA وتبادل المعلومات الضريبية

يهدف قانون الإمتثال الضريبي الأميركي إلى التعرّف على العميل المكلّف us person بدفع الضرائب لمصلحة الخزانة الاميركية، لتحديد مدى إلتزام المكلّف بدفع الضرائب، بغض النظر عن مكان إقامته، وهو يُلزم جميع الأشخاص حاملي الجنسية الأميركية والعاملين خارج الولايات المتحدة بدفع ضريبة الدخل، ويُلزم أيضاً جميع المصارف والمؤسسات المالية في العالم والتي لديها حسابات لدى المصارف المراسلة في الولايات المتحدة الأميركية، الإبلاغ عن حسابات العملاء الأميركيين لديها، ليصار إلى مطالبتهم بالضرائب المتوجبة عليهم.

هذا مع العلم أن النظام الضريبي اللبناني لا يبحث عن مداخيل اللبنانين في الخارج ليخضعها للضريبة في لبنان، وإن أي آلية لتبادل للمعلومات الضريبية ليس له مردود ضريبي، لأن قانون ضريبة الدخل اللبناني يأخذ **بمبدأ إقليمية الضريبة** على أرباح المهن الصناعية والتجارية وغير التجارية، حيث تنص المادة ٣ من قانون ضريبة الدخل الصادر بالمرسوم الإشتراعي رقم ١٤٤ تاريخ ١٩٥٩/٦/١٢ "**تفرض بإسم الأشخاص الحقيقيين والمعنويين المقيمين في الأراضي اللبنانية أو في الخارج على مجموع الأرباح التي يحققونها في لبنان**"، وإن الشرط الأساسي لإعتبار تحقق الارباح، هو حصولها من جرّاء النشاط في لبنان، دون إعتبار جنسية المكلّف او إقامته على الأراضي اللبنانية، كما إنه لا يخضع للضريبة المقيمون في لبنان عن الأرباح المحققة خارجاً.

إذاً النظام الضريبي في لبنان لا يُخضع المواطنين الذين يعملون خارجاً للضريبة اللبنانية عند تحويل مداخيلهم إلى لبنان، لأنهم يخضعون في الأساس للضرائب في بلدان عملهم، خصوصاً أن تحويلات العاملين خارج لبنان أو المغتربين من المصادر المهمة جداً، ويعزز كثيراً تمويل الإقتصاد الوطني.

مستقبل السرية المصرفية في ظل التشريعات الدولية الجديدة

إن تشريعات قانون السرية المصرفية في لبنان هي واحدة من الأهم تشدداً في العالم، فهي العنصر الأبرز والركيزة الأساسية في النظام المصرفي اللبناني، وقد ساهمت في نمو القطاع المصرفي طوال السنوات الماضية محلياً وإقليمياً وفي دعم الإقتصاد الوطني. إعتمد لبنان السرية المصرفية بموجب القانون الصادر بتاريخ ٣ ايلول (سبتمبر) ١٩٥٦، ووفق المادة ٨ التي تنص "إن مديري ومستخدمي المصارف ملزمون بكتمان السر المصرفي كتماناً مطلقاً لمصلحة زبائن المصرف.."، وكذلك كرّست المادة ٥٧٩ من قانون العقوبات مسؤولية جزائية بإفشاء السر المصرفي.

إن مستقبل السرية المصرفية أصبح صعباً في ظل الإتجاه العالمي لتشدد الدول في مكافحة التهرب الضريبي Tax evasion، ومع تعاظم المخاطر الناتجة بصورة خاصة عن تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، الإتجاه يتم نحو العمل على رفع السرية المصرفية، بهدف منع وقوفها عائقاً أمام تبادل المعلومات، وفي ظل زيادة الضغوط التي تستهدف الدول الغير متعاونة في تبادل المعلومات الضريبية، يُوجد قلق في المواجهة للسرية الغير متكافئة، والتي بدأتها مجموعة الدول ال ٢٠ التي تريد إقرار "التبادل الآلي" لمعلومات الجباية الضريبية على المستوى العالمي، فيما يسعى الإتحاد الأوروبي جاهداً لإطلاق مفاوضات لفرض ممارسة الشفافية الضريبية على أعضاءه، وعلى سويسرا إعتباراً من العام ٢٠١٥ والتي كانت تعتبر ملاذاً ضريبياً لسنوات طويلة، فهل نشهد صدور نسخة اخرى مشابهة قانون FATCA أوروبي.

بعد صدور قانون FATCA وبدء التطبيق، بدأ التحول في تطبيق السرية المصرفية، **لم يعد يوجد سرية مصرفية مطلقة**، بل أصبح هناك إستثناءات، علماً **أن السرية المصرفية في الأساس تهدف إلى الحفاظ على خصوصية العميل وليس تغطية أي أعمال مشبوهة**، وكذلك تهدف لاستقطاب الأموال المشروعة والنظيفة وليس العكس. ولقد نجح لبنان لغاية الآن في التوفيق بين الحفاظ على السرية المصرفية، وإيجاد آليات قانونية لرفع السرية المصرفية عند وجود حالات تبييض الأموال ومكافحة الإرهاب، من خلال القانون رقم ٣١٨ الصادر عام ٢٠٠١، وذلك حفاظاً على سمعة القطاع المصرفي في لبنان وإبعاد أي شبهات قد تضر بمصداقيته.

وبدأت المصارف اللبنانية برفع السرية المصرفية عن حسابات حاملي الجنسية الأميركية، أو بطاقة الإقامة Green Card أو غيرها من المعايير (indicia) ، تنفيذاً لقانون الإمتثال الضريبي بعد توقيع العميل على نموذج خاص W-9 لصالح إدارة الواردات الداخلية – IRS- Internal Revenue Service بهدف الإبلاغ عن من إسم صاحب الحساب وعنوانه، ورصيد الحساب الذي يتخطى ٥٠ الف دولار أميركي، وأنصبة الأرباح والفائد العائدة له، ونماذج اخرى في حالة وجود المؤشرات

للخضوع للتكليف الضريبي الاميركي، مثل W-8 BEN للأفراد و W-8 BEN-E للشركات (Entities) وفي حال الرفض سوف يُصنّف صاحب الحساب **خاضع للتكليف الضريبي وممتنع عن التوقيع** recalcitrant client ليتم إتخاذ القرار المناسب بشأن الحساب في المصرف، لتجنب أي مخالفة أو تعقيدات قانونية. وكذلك فقد تم إبلاغ جميع العملاء في المصارف بقانون الإمتثال الضريبي الأميركي FATCA وإلتزام المصارف العاملة في لبنان به، وكذلك بموجب إعلام عام من جمعية مصارف لبنان في الصحف اللبنانية حول هذا القانون موجه إلى جميع زبائن المصارف العاملة في لبنان. **علماً أن التنازل أو التخلي عن الجنسية الاميركية أو** Green Card **تهرباً من قانون** FATCA، **لا يُعفي عن المتنازل الضرائب المستحقة عليه حتى تاريخ التنازل، بل سيُطلب منه دفع كل المستحقات إضافة للغرامات والفوائد.**

بالرغم من الإذن الخطي للعميل صاحب الحساب، **والذي يحق له ذلك وبموافقته** وليس من قبل المصرف، على رفع السرية المصرفية، يوجد قلق من إزدياد الإستثناءات للسرية في موضوع مهم جداً وهو **تبادل المعلومات الضريبية** مع الدول الأخرى، نظراً للضغوط الدولية في هذا الإتجاه وحيث تتراجع السرية المصرفية في العالم كله، وخصوصاً من خلال مشروع أحالته الحكومة اللبنانية خلال شهر آذار ٢٠١٢ إلى المجلس النيابي ولم يتم إقراره بعد، وهو **مشروع قانون تبادل المعلومات الضريبية**، وهو إستثناء جديد للسرية المصرفية، إضافة إلى مشروع قانونين آخرين هما إلزامية التصريح عن نقل الأموال النقدية عبر الحدود، ومشروع قانون إعتبار جريمة تبييض الأموال جريمة اصلية مستقلة بذاتها.

إن إدخال تعديلات على النظام الضريبي ليشمل تبادل المعلومات الضريبية، وتطوير الإفصاح والشفافية، فضلاً عن إعتبار التهرب الضريبي ضمن شبهة الجريمة المالية في قانون مكافحة تبييض الأموال، قد يشكل مخرجاً متوازناً بين السرية المصرفية ومتطلبات الإفصاح التي يفرضها قانون FATCA، على غرار القانون رقم ٣١٨ عام ٢٠٠١ المعني بمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، حيث كرّس مبدأ رفع السرية المصرفية وفق آلية تسمح للمصارف بذلك.

أهمية الإلتزام الكامل بقانون FATCA

بالرغم من أن قانون الإمتثال الضريبي يعتبر إختراقاً سيادياً للعديد من قوانين الدول، إلا إنه أمر واقع ولا خيار للمصارف أو الدول سوى التعامل معه، وعلى ملاءمة تأثيراته المالية والمصرفية والإقتصادية، وضرورة التعاون مع إدارة الواردات الداخلية IRS في هذا الصدد، فيما خصّ الحسابات المصرفية المتعلقة بالعملاء الأميركيين، أو الذين ينطبق عليهم معايير us accounts أكانوا أفراداً أم شركات (Entities) وإن هذا القانون يُلزم المصارف اللبنانية تطبيقه، تحت طائلة إخضاع المصارف المخالفة للعقوبات، إضافة لقدرة المصرف الأميركي المراسل على وقف التعامل وإقفال حسابات المصارف لديها التي قد تخالف، وأيضاً عدم تسهيل معاملاتها المصرفية مع المؤسسات الأجنبية، يضاف إلى ذلك الضغوط للتأثير على درجة التقييم الإئتماني للمصارف بإعتبارها غير متعاونة.

لا يمكن تجاهل سيطرة السلطات المالية الاميركية على القطاع المصرفي في العالم، خاصة أن معظم التبادل التجاري ما بين دول العالم يتم بالعملة الأميركية، وأن حسابات المصارف لدى المصارف المراسلة هي بالدولار الأميركي ايضاً. ومن الصعب عدم الإلتزام الكامل بالقانون حفاظاً على مصالح المصارف في علاقاتها مع النظام المصرفي الأميركي، الذي يُشكّل ممراً إلزامياً للتحويلات التي تجريها المصارف اللبنانية في الأسواق الدولية.

إن ما يزيد عن ١٢٢ مؤسسة مصرفية ومالية وتأمينية لبنانية بدأت منذ منتصف تموز (يوليو) ٢٠١٤ تطبيق موجبات قانون FATCA، رغم فترة السماح الممنوحة للمتجاوبين، مما يشكّل ذلك دعامة مهمّة للقطاع المصرفي اللبناني في سياق إلتزامه منظومة القوانين وتشريعات الإمتثال الدولية. جميع المصارف والمؤسسات المالية جدية بتطبيق قانون FATCA بكل دقة وإلتزام، ولتلافي أي ضرر أو مخاطر قد يلحق بعملياتها الخارجية، والسلطات الرقابية تحرص على تطبيق هذا القانون، كون لبنان جزء من المنظومة المالية العالمية والمجتمع الدولي، ومصرف لبنان يلتزم تطبيق المعايير الدولية بما فيها قانون FATCA، وذلك بحكم التعاون الدولي في جميع المجالات وتجنباً لأي عقوبات مالية.

تحديات تطبيق قانون FATCA

يطرح قانون الإمتثال الضريبي الأميركي تحديات عديدة لجهة الإلتزام الكامل بالتطبيق، وإحترام الإلتزامات التي تفرضها القوانين الضريبية في لبنان، والإزدواج الضريبي الذي يواجهه القطاع المصرفي في ظل العولمة المالية ومتطلبات الإمتثال. كذلك ينطوي قانون FATCA على تكاليف تشغيلية مالية كبيرة، وكلفة إستثنائية ناجمة عن إجراء التعديلات اللازمة على نماذج KYC "إعرف عميلك" لتناسب متطلبات القانون الجديد، ومتابعة الحسابات القائمة ومراقبتها، وأنظمة وبرامج المعلوماتية، والجهود المرتبطة بتحديث السياسات والإجراءات الخاصة بالتدريب اللازم للموظفين، بغية وضوح سياسة المصرف فيما خص بالإلتزام بقانون FATCA لجميع العاملين، والتشدّد أن تكون الرقابة بمستوى جيد، وعدم وجود ضعف في الضوابط، إضافة لتكاليف إنشاء وحدة خاصة بالإمتثال لمتابعة قانون FATCA، يعمل فيها موظفون أكفاء للتأكد من فعالية الإجراءات المتخذة على صعيد التعليمات الخاصة بالقانون.

إن ما يشهده العالم من تغيرات وازمات مالية، لا يمكن للقطاع المصرفي والمالي تجاهلها، لا سيما العقوبات الإقتصادية المفروضة على بعض الدول، والتي تتطلّب الحذر والجدّية التامة في تطبيقها، إضافة لإزدياد عمليات تبييض الاموال وتمويل الإرهاب التي اتخذت أشكالاً متطورة مستفيدة من التقنيات الحديثة في وسائل الدفع والخدمات المصرفية.

بالرغم من الأوضاع الغير مستقرة في المنطقة، أثبت القطاع المصرفي أنه قادر على الحفاظ على وضع مالي متين، وقدرة على استيعاب الضغوط التي يواجهها والتحوط لاحتواء الازمات الغير متوقعة، وذلك بفضل إلتزام المصارف اللبنانية تطبيق تشريعات العمل المصرفي والمعايير الدولية ومبادئ الحيطة وإدارة المخاطر، وبذل جهداً متواصلاً لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، والتقيد الكامل على الصعيد الدولي بالمبادئ التوجيهية الصادرة عن لجنة بازل حول إدراج مخاطر تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ضمن الإدارة الشاملة للمخاطر، والتشدّد في مراقبة حركة الأموال لديها.

إن الإلتزام بقانون FATCA تأكيد أن المصارف اللبنانية تتعاون مع المؤسسات المالية، وتطبّق التشريعات والمعايير المصرفية الدولية، وتحترم القوانين في دول المصارف المراسلة في الولايات المتحدة. العالم لم يعد يقبل بوجود "الجنات او المحميات الضريبية"، او بلدان الخارجة عن قواعد العولمة ومبدأ التساوي في الفرص والمنافسة العادلة. يوجد تشدّد في التعامل مع المصارف، والعقوبات الدولية مستمرة وستزداد في المرحلة المقبلة نتيجة الاوضاع المضطربة، والسلطات الاميركية تُصنف التهرب الضريبي ضمن أهداف الحرب على الأموال الغير شرعية، لهذا السبب المصارف مدركة تماما للأمر، فالإلتزام بالقوانين والإمتثال بالتشريعات الدولية يحمي القطاع المصرفي ليبقى الملاذ المالي الآمن في المنطقة العربية، إن إقرار بعض القوانين الخاصة بمكافحة تبييض الأموال، وشفافية المحاسبة للحد من التهرّب الضريبي في الشركات على إختلاف أنواعها، قد تنأى بلبنان عن الضغوطات المستمرة ودائرة المراقبة الدائمة.

المراجع:

- قانون سرية المصارف الصادر بتاريخ ١٩٥٦/٩/٣
- المنتدى العالمي للشفافية وتبادل المعلومات للأغراض الضريبية ٢٠١٤/١٠/٢٩ – برلين
- قانون ضريبة الدخل اللبناني ١٩٥٩/١٤٤
- www.irs.gov